الأمم المتحدة
S/PRST/2020/11

مجلس الأمن

Distr.: General
4 December 2020
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين"، ووفقا للإجراء المتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والوارد في الوثيقة S/2020/372، أصدر رئيس مجلس الأمن البيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى قراراته وبياناته الرئاسية السابقة ذات الصلة التي تؤكد على أهمية إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والأنظمة الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين، ويشير إلى أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين بما يتفق والفصل الثامن من الميثاق يمكن أن يعزّز الأمن الجماعي.

"ويرحب مجلس الأمن بتصميم الاتحاد الأفريقي على تخليص أفريقيا من النزاعات وتهيئة الظروف المؤاتية للنمو والتنمية والتكامل في القارة على نحو ما يتجلى في هدفه المتمثل في إسكات البنادق في أفريقيا، بما في ذلك خارطة الطريق الرئيسية التي وضعها والتي تبين الخطوات العملية التي ترتكز عليها الإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات، فضلا عن هيكله الأفريقي للسلام والأمن وهيكله للحوكمة في أفريقيا، وعلى وجه الخصوص، مبادرة التضامن الأفريقية، وسياسة إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، وسياسة إصلاح القطاع الأمني، وسياسة العدالة الانتقالية.

"ويشيد مجلس الأمن بعمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي من أجل توطيد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

"ويقر مجلس الأمن بأنه، منذ تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبفضل الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في كلتا المنظمتين، تحققت مكاسب كبيرة في إيجاد حلول مستدامة للنزاعات المسلحة الأفريقية والانتقال بالقارة إلى مسار يفضي إلى تحقيق

081220 071220 20-16398 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أهداف التنمية المستدامة تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، التي تمثل مخطط أفريقيا للتنمية.

"ويثني مجلس الأمن على الاتحاد الأفريقي لإسهامه المتزايد في صون السلام والأمن وجهوده المتواصلة لتعزيز دور الاتحاد والمنظمات دون الإقليمية في حفظ السلام، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ومقرراته، من أجل منع نشوب النزاعات في القارة الأفريقية وتسويتها والقيام بدور الوساطة فيها، ويشيد في هذا الصدد بشجاعة وتضحية أولئك الذين يعملون في عمليات السلام التي تقودها أفريقيا.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء التهديد المتزايد للسلام والأمن الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في القارة الأفريقية. ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل أحد أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وأن أي عمل إرهابي هو عملٌ إجرامي لا يمكن تبريره بغض النظر عن دوافعه وبصرف النظر عن توقيته أو هوية مرتكبيه، ويظل مصمما على مواصلة الإسهام في تعزيز فعالية مجمل الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الآفة على الصعيد العالمي وفقا لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى التي تعهدت بها الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.

"ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية، بدعم قيّم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في القارة الأفريقية، ولا سيما بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات في منطقة حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلا عن علميتي نواكشوط وجيبوتي.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الأوضاع الإنسانية المتردية في القارة، بما في ذلك النزوح الواسع النطاق، وإزهاق الأرواح، وخطر المجاعة، ويشيد بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك المانحون، لتقديم المساعدة الإنسانية في إطار التصدي لهذه الأزمات. كما يحيط مجلس الأمن علماً بجهود الاتحاد الأفريقي لإنشاء الوكالة الأفريقية للشؤون الإنسانية بهدف مساعدة الدول الأفريقية الأعضاء في تنسيق حالات الأزمات الإنسانية وإدارتها والتصدي لها.

"ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن المنظمات الإقليمية مسؤولة عن تأمين الموارد البشرية والمالية واللوجستية وغيرها من الموارد اللازمة لمنظماتها، بما في ذلك من خلال المساهمات التي يقدمها أعضاؤها والدعم الذي تتلقاه من الشركاء، ويرحب بالدعم المالي القيم المقدم من الشركاء في هذا الصدد، ويقر بضرورة تقديم المزيد من الدعم لتعزيز عمليات السلام للاتحاد الأفريقي ويشجع على مواصلة الحوار بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحقيق هذه الغاية.

"ويواصل مجلس الأمن تشجيع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على تعزيز جهودهما لتنسيق مشاركتهما بطريقة متعاضدة، على كامل نطاق الاستجابات المحتملة للنزاع – بدءا من منع نشوب النزاعات والوساطة ومرورا بحفظ السلام وبناء السلام ووصولا إلى الإنعاش والتنمية بعد انتهاء النزاع، بما يتماشى مع إطارهما المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، ولا سيما في ضمان التنفيذ الفعال لاتفاقات السلام من قبل أطراف النزاع المتحاربة، ويشدد في هذا الصدد على

الحاجة إلى مواصلة تعزيز الحوار الاستراتيجي، والشراكات، وإجراء المزيد من التبادل المنتظم للآراء والتحليلات والمعلومات على الصعيد العملي لبناء القدرات فيما يتعلق بأدوات الدبلوماسية الوقائية، وتنشيط وإشراك القدرات والإمكانيات المحتملة والقائمة، لا سيما عن طريق المكاتب السياسية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والإسهام في تحقيق الاتساق والتكامل في جهودهما المبذولة في مجال الدبلوماسية الوقائية، من خلال جملة أمور منها جهود الوساطة والمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام بما يشمل التنسيق بين المبعوثين الخاصين لكلتا المنظمتين، حسب الاقتضاء.

"ويلاحظ مجلس الأمن مع التقدير التقدم المحرز في الجهود التي يبذلها الأمين العام لحشد دعم جميع الشركاء وأصحاب المصلحة، بما فيهم الاتحاد الأفريقي، لزيادة فعالية عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، وذلك من خلال مبادرته بشأن "العمل من أجل حفظ السلام"، التي تولي أهمية عليا لسلامة حفظة السلام وأمنهم والدفع بالحلول السياسية، والنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتعزيز حماية المدنيين، ودعم فعالية الأداء والمساءلة، وتعزيز أثر جهود حفظ السلام على بناء السلام والحفاظ عليه، وتحسين الشراكات في مجال حفظ السلام، وتعزيز إدارة عمليات وأفراد حفظ السلام.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء الادعاءات الخطيرة والمستمرة بارتكاب حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة وقوات غير تابعة للأمم المتحدة مأذون لها بموجب ولاية صادرة عن مجلس الأمن، بما يشمل أفرادا عسكريين وموظفين مدنيين وأفراد شرطة، أعمال استغلال وانتهاك جنسيين وإزاء النقص في الإبلاغ عن هذه الأعمال، ويشدد على أن ما يرتكبه أي من هؤلاء الأفراد من استغلال وانتهاك جنسيين، من بين جرائم وأشكال أخرى لسوء السلوك الخطير، أمر غير مقبول، ويثني على البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي اتخذت خطوات لمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحقيق فيها ومساءلة أفرادها عنها. ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه لسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقا مع جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين ويحث جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على مضاعفة جهودها من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة للتحقق من خلو سجلات أفرادها من أي سوابق في هذا المجال ولتدريب تلك القوات، وعلى التحقيق في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المنسوبَيْن إلى الأفراد التابعين لها، واتخاذ الخطوات الملائمة لمحاسبة الجناة.

"وأكد مجلس الأمن من جديد الدور الذي لا غنى عنه للمرأة في زيادة الأداء العام لعمليات حفظ السلام وفعاليتها، ويشجع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، في النهوض بمشاركة المرأة ودورها في عمليات حفظ السلام.

"ويعرب مجلس الأمن عن استعداده لمواصلة عمله وتعاونه مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن قضايا السلام والأمن في أفريقيا، استنادا إلى الاجتماعات التشاورية السنوية المشتركة بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

"وأعاد مجلس الأمن تأكيد الدور الهام الذي تؤديه المرأة والشباب في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع، ويشجع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

على مواصلة الاستفادة من مشاوراتهما السنوية لتشجيع تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من حيث صلتها بسياقيهما المحددين، كما يشجع على التعاون وتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتنفيذ هذه الخطة، على النحو الذي طلبته المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

"وأعاد مجلس الأمن تأكيد المساهمة الهامة والإيجابية التي يمكن أن يقدمها الشباب في الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، ومنع نشوب النزاعات وحلها، وكعنصر هام في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستدامة والشمول والنجاح في مجالي حفظ السلام وبناء السلام.

"ويؤكد مجلس الأمن أيضا على الحاجة إلى العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاعات، ويشدد على أهمية التنفيذ الكامل لتدابير منع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية معالجة الأسباب الجذرية الأساسية للنزاعات ودوافعها في أفريقيا، ويدعو جميع أصحاب المصلحة إلى تكثيف جهودهم من أجل تحقيق الأهداف المحددة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030".